

القرار ٢١٩٤ (الدورة ٢١)
قوة الطوارئ، التابعة للأمم المتحدة

ألف

ان الجمعية العامة ،

- ١- تقر النفقات التقديرية المقدمة من الأمين العام عن السنة المالية ١٩٦٦ ، وقد رها ١٤٦٠٠٠ دولاً.
- ٢- وتخلو الأمين العام مواجهة نفقات المستلزمات الفحلية التي تتتجاوز الاعتماد المرصود بـ ١٥ مليون دلار ، في حدود مبلغ ١٤٦٠٠٠ دلار ، بالأخذ من فائض حساب قوة الطوارئ، التابعة للأمم المتحدة .

الجلسة العاشرة ١٤٩٥
٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦

باء

ان الجمعية العامة ،

وقد ثارت في تقرير الأمين العام عن النفقات التقديرية لقوة الطوارئ، التابعة للأمم المتحدة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) إلى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (١) ، وفي تقرير المجموعة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية عن ذلك (٢) ، واد تبرأ من املأ في انتفاء الحاجة ، في السنوات القاردة ، إلى تكرار القرارات الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار ، وفي تمكن الجمعية العامة من الوصول إلى اتفاق على طريقة مقبولة لا يجرأ التوزيع العادل لنفقات عمليات صيانة السلم التي تستلزم نفقات باهظة ، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي أكدها الجمعية العامة في قرارها ١٨٧٤ (٤ - ١) المتضمن في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ ،

- (١) المرجع الاخير ، الدورة العاشرة والعشرون ، المرفقات ، البند ٢١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6498 .
- (٢) المرجع الاخير ، الوثيقة A/6542 .

وإن تأخذ بعين الاعتبار أن البلدان ذات النمو الاقتصادي المتقدم تستطيع الاستهمام في تمويل عمليات صيانة السلم ، التي تستلزم نفقات باهظة ، بمساهمات أكبر نسبياً مما تستطيعه البلدان ذات النمو الاقتصادي القليل التقدم ، بقدرتها المحدودة نسبياً على المساهمة ،

١- تقرير رصد اعتماد بمبلغ ٤٠ مليون دولار لعمليات قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٦٧ :

٢- وتقرر ترتيب خاص ، ودون المساس بالموافق المبدئية التي قد تتخذه الدول الأعضاء عند نظر الجمعية العامة في ترتيبات تمويل عمليات صيانة السلم ، إن يصيّر تمويل الاعتماد المرصّد لقوّة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٦٧ كما يلى :

(٤) توزيع مبلغ ٧٤٠٠٠ دولار لعام ١٩٦٢ بين الدول الاعضاء ذات النمو الاقتصادي القليل التقدم وفقاً للنسب المحددة في جدول الاشتراكات المقرر لميزانية عام ١٩٦٢ ؟

(ب) توزيع مبلغ ملحوظ بين الدول الاعضاء ذات الاقتصاد النامي ، وفقاً للنسب المحددة في جدول الاشتراكات المقررة لميزانية عام ١٩٦٧ ، يضاف اليه مبلغ اضافي ، لتكوين الاحتياطي اللازم ، يستوفى من كل دولة مشتركة من هذه المجموعة ويقارب ٢٥ في المائة من اشتراكاتها في نفقات القوة ، على ان تكون هذه الاشتراكات الاضافية قابلة للرد ، على اساس نسبي ، عندما تقرر الجمعية العامة انه لم يجد هنالك لزوم لها كلها او بعضها ؛

٣- وتدعو الدول الاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لا تكون اعضاء في الامم المتحدة ، الى تقديم التبرعات المناسبة مع ظروفها ؟

٤- وتقرير ان للدولة المعرض المعنوية خيار تقديم الاشتراكات المطلوبة في الفقرة ٢ اعلاه، في صورة خدمات ولوازم مقبولة لدى الامين العام ، ومحخصة لاستخدامها فيما يتعلق بقوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة اثناء الفترة الممتدة من (كانون الثاني (يناير) الى ١ ٣ كانون الاول (ديسمبر ١٩٦٧) ، وغير مشروطة بالتسديد ، على ان يقييد لحساب الدولة المعرض القيمة المحددة ل تلك الخدمات واللوازم بالاتفاق بين هذه الدولة والامين العام ؛

٥- وتقرّر انه يقصد في هذا القرار بتعبير ”الدول الاعضاء ذات النمو الاقتصادي القليل التقدّم“ جميع الدول الاعضاء باستثناء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وافريقيا الجنوبيّة ، وايرلندا ، وايسلندا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهوريّة اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهوريّة بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والدانمارك ، ورومانيا ، والسويد ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، واللوگسمبورغ ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وایرلند الشماليّة ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكيّة ، واليابان .